

Distr.: General
30 June 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير آلية التحقيق المستقلة لميانمار

موجز

هذه الوثيقة هي التقرير الخامس الذي تقدمه آلية التحقيق المستقلة لميانمار إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بالقرار 2/39 الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 2018. وهي تشمل الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

وتواصل الآلية بنشاط، بعد مرور أربع سنوات على بدء عملياتها، رصد الحالة المتدهورة في ميانمار والتحقيق فيها. وقد زادت كثافة النزاعات المسلحة زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتكرر الآلية تأكيدها لتقييمها السابق الذي يفيد بأن ثمة أدلة قوية تشير إلى أنه يجري ارتكاب جرائم دولية خطيرة ضد شعب ميانمار. وفي ظل عدم وجود بارقة أمل لانتهاة العنف، أصبح عمل الآلية لتيسير العدالة والمساءلة أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى.

وقد أحرزت الآلية تقدماً ثابتاً وملحوظاً في الوفاء بولايتها. وزادت زيادة كبيرة من كمية الأدلة المباشرة التي جُمعت، من خلال إفاد عدة بعثات تحقيق إلى مخيمات اللاجئين وغيرها من المواقع، وإجراء عمليات فحص ومقابلات شخصية مع الشهود والناجين والمنشقين. وواصلت الآلية أيضاً جمع أدلة إضافية، مثل الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو والمواد الصوتية والوثائق والخرائط وصور المواقع الجغرافية ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي والأدلة الجنائية. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الآلية قد جمعت ملايين المواد الإعلامية، وتعاملت مع أكثر من 700 مصدر ومقدم للمعلومات. وستمكن الأدلة التي جُمعت الآلية من مواصلة بناء ملفات القضايا والمنتجات التحليلية لإثبات المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار.

وتتقاسم الآلية الأدلة التي جمعتها وتحللها لاستخدامها في العمليات القضائية الجارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت الآلية الصيغة النهائية لثلاثة تقارير تحليلية رئيسية لإطلاع المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية والدولية عليها، مع التركيز على الهيكل والتسلسل الإداري داخل جيش ميانمار؛ وتنافس سلطات ميانمار عن التحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية أو المعاقبة عليها؛



والانتشار المنظم لمحتوى خطاب الكراهية على فيسبوك الذي بثه جيش ميانمار قبل "عمليات التطهير" في عام 2017 وأثناءها وبعدها.

وخطت الآلية خطوات كبيرة في توسيع وتنويع تعاونها مع منظمات المجتمع المدني التي تقدم إسهامات حاسمة في عملها بفضل وصولها إلى المعلومات الميدانية واتصالاتها بالشهود المحتملين. وفي الربع الثاني من عام 2023، عقدت الآلية أول حوار لها مع المجتمع المدني، جمعت فيه بين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ذات الصلة لتعميق الشراكات وتعزيز عمليات التعاون المستمر وتقاسم المعلومات. وستكون مشاركات المجتمع المدني مكوناً منتظماً ومهماً لزيادة عمل الآلية وتعاونها مع منظمات المجتمع المدني.

المحتويات

الصفحة

4		مقدمة	- أولاً
4		جمع المعلومات والأدلة وتحليلها وإدارتها	- ثانياً
6		التحقيق في الإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا وتيسير هذه الإجراءات	- ثالثاً
8		التحقيق في الجرائم المرتكبة بعد الانقلاب	- رابعاً
10		التقدم المحرز في أنشطة الآلية الأخرى	- خامساً
10		ألف - التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين	
11		باء - تعزيز الحوار مع الجهات المعنية ذات الصلة والتوعية العامة	
13		جيم - حماية الشهود ودعمهم	
13		دال - أمن الموظفين والأصول وتكنولوجيا المعلومات	
14		هاء - التكنولوجيا والبنية التحتية	
15		التحديات ومجالات الدعم الإضافي	- سادساً
16		الاستنتاج	- سابعاً

أولاً- مقدمة

- 1- يشمل هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها آلية التحقيق المستقلة لميانمار خلال الفترة ما بين 1 تموز/يوليه 2022 و30 حزيران/يونيه 2023.
- 2- وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان الآلية بموجب قراره 2/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018، وكلفها بجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، وبإعداد ملفات لتيسير وتسريع عملية مباشرة إجراءات جنائية عادلة ومستقلة، وفقاً لمعايير القانون الدولي، أمام المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ورحبت الجمعية العامة بإنشاء الآلية في قرارها 264/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018. ودعا المجلس، في قراره 26/43 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020، الآلية على وجه التحديد إلى التعاون الوثيق والآني في التحقيقات التي ستجريها في المستقبل جهات منها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.
- 3- وتواصل الآلية بنشاط، بعد مرور أربع سنوات على بدء تشغيلها، رصد الحالة المتدهورة في ميانمار وجمع وتحليل وتبادل الأدلة على أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار. ويواصل الجيش شن هجمات واسعة النطاق ومنهجية على السكان المدنيين، واحتدم النزاع المسلح بشدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا السياق، تركز تحقيقات الآلية من الناحية الاستراتيجية على حوادث محددة يترتب فيها على الضحايا أبلغ الأثر. ولا يزال التركيز كبيراً على التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا، لا سيما تلك التي ارتكبت خلال "عمليات التطهير" التي نفذتها قوات الأمن في ميانمار في ولاية راخين في عامي 2016 و2017.
- 4- والآلية تعمل في بيئة مليئة بالتحديات في ظل عدم إمكانية الوصول المادي إلى مواقع الجريمة أو الشهود داخل ميانمار، وتوجد لديها شواغل خطيرة بشأن حماية الشهود. ولتعويض ذلك، تعتمد الآلية أساليب مبتكرة وتستفيد من استخدام التكنولوجيات المتقدمة ونهج التحقيق الحديثة للتمكن من جمع الأدلة. وتواصل الآلية الاتصال بالسلطات في ميانمار التماساً لتعاونها على النحو الذي دعا إليه مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، ولكن جميع طلبات الوصول إلى الإقليم والتعاون والمعلومات لم تلب حتى الآن.
- 5- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفعت الآلية بشدة عدد بعثات التحقيق وعمليات التحاور المباشر مع الشهود والناجين. ولا يزال التحقيق في الجرائم الجنسية والجسدية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال يشكل أولوية بالغة. وتقوم الآلية أيضاً بإدماج عمليتي جمع وتحليل المعلومات والأدلة المفتوحة المصدر والمالية إدماجاً كاملاً في جميع التحقيقات التي تجريها الآلية. وعلى مدار العام، تعاونت الآلية تعاوناً وثيقاً مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما فيها الشهود والناجون ومنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والكيانات التجارية، من أجل تعزيز الشراكات والتعاون دعماً للعدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة في ميانمار. وتعرب الآلية عن امتنانها الشديد للتعاون الذي لاقته من الشهود ومجموعات الناجين، وهذا يعبر عن شجاعة شعب ميانمار وتقانيه في مكافحة الإفلات من العقاب.

ثانياً- جمع المعلومات والأدلة وتحليلها وإدارتها

- 6- جمعت الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كمية غير مسبوقة وغير متوقعة من المعلومات والأدلة. وقد تطلب ذلك استخدام عمليات أكثر تعقيداً وتطوراً لجمع المواد، ولحفظ المواد التي جمعت وتحليلها وإدارتها. ووفقاً لمبدئي الحياد والسرية، تطبق الآلية نهجاً متعدد المستويات لجمع الأدلة، يركز على المعلومات والأدلة المتعلقة بالحالات والحوادث ذات الأولوية، والمعلومات السياقية والعامة ذات

الصلة بميانمار، والمعلومات المتعلقة بمن يُشتبه في ارتكابهم جرائم من أفراد محددين وجماعات وهياكل محددة. وتسعى الآلية إلى الحصول من جميع الأطراف المعنية على معلومات تُجرم أو تُبرئ الأشخاص المعنيين فيما يتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة المحتملة التي ارتكبت في ميانمار في نطاق ولايتها.

7- ومن خلال نهجها المحدد الأهداف إزاء طلب المعلومات والأدلة وتلقيها، جمعت الآلية قدراً كبيراً من المعلومات من مجموعة واسعة تضم أكثر من 300 من مقدمي المعلومات ومصادرها. ويتضمن هؤلاء منظمات المجتمع المدني وهيئات التوثيق، والسلطات الوطنية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والكيانات التجارية، وفراى المصادر والشهود. ومن أجل جمع الشهادات المباشرة البالغة القيمة التي لا غنى عنها لبناء القضايا الجنائية، زادت الآلية زيادة كبيرة من جمع شهادات الشهود مباشرة من الناجين وشهود العيان والمنشقين، مما أسفر عن أكثر من 200 إفادة من إفادات الشهود ومذكرات الفحص فضلاً عن أكثر من 200 مذكرة تحقيق حتى الآن. ومكنت بعثات التحقيق الموفدة إلى دول مختلفة من إجراء مقابلات شخصية وجمع معلومات أخرى بالغة القيمة لما لها من سمة إثباتية. وتعترف الآلية مع التقدير بالدعم الذي قدمته السلطات الوطنية العديدة ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية لأنشطتها في مجال التحقيق.

8- وقدمت الآلية منذ بداية عملها أكثر من 170 طلباً رسمياً إلى مجموعة من الكيانات والأفراد من أجل الحصول على المعلومات. وأفضت هذه الطلبات إلى جمع مجموعة واسعة ومتنوعة من المعلومات والأدلة المتصلة بتحقيقاتها الجارية. وللتعويض جزئياً عن عجز الآلية عن الوصول إلى الأراضي التي ارتكبت فيها الجرائم ولا تزال تُرتكب فيها، يتواصل جمع المعلومات المفتوحة المصدر والمعلومات المالية من مجموعة متنوعة من المصادر، وتشكل هذه المعلومات جزءاً لا يتجزأ من مستودع معلومات الآلية.

9- وجمعت الآلية حتى الآن أكثر من 23 مليون مادة إعلامية وجهزتها من أجل تبادلها المحتمل مع جهات أخرى. وتشمل هذه المواد الإعلامية الوثائق والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو والمواد الصوتية وصور المواقع الجغرافية والأدلة الجنائية وإفادات الشهود والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المواد المفتوحة المصدر. وتجرى غالبية عمليات الجمع بلغة ميانمار (البورمية)، مما يسبب تحدياً نظراً لمحدودية عدد موظفي الآلية الذين يمتلكون مهارات بهذه اللغة. وعلاوة على ذلك، فإن المواد التي جُمعت مكتوبة بخطوط وأنساق ملفات مختلفة بلغة ميانمار، مما يشكل تحدياً في جعل المواد قابلة للبحث في نظام الآلية لإدارة المعلومات المخزنة إلكترونياً.

10- وتعمل الآلية باستمرار على الاستفادة من أحدث تكنولوجيات إدارة المعلومات من أجل ضمان أن تكون الأدلة التي جمعتها متاحة وقابلة للبحث وحفظ المواد بطريقة تسمح لها بالحفاظ على قيمتها لاستخدامها في الإجراءات القانونية المقبلة. ومع استمرار تطور مشهد المعلومات الرقمية ونمو ما تجمعها الآلية من معلومات رقمية، تواصل الآلية دمج حلول جديدة لتحسين تلقي هذه المواد وحفظها وتحليلها.

11- وتمكّن هذه الأدوات الآلية بشكل متزايد من زيادة عدد المعلومات والأدلة المتاحة لتبادلها مع السلطات والكيانات ذات الصلة. وقد أعدت الآلية حتى الآن أكثر من 135 مجموعة من الأدلة المدعومة بالمعلومات والتحليلات والمتاحة لتقاسمها مع السلطات المعنية، وجرى تبادل 27 مجموعة منها (تتألف من أكثر من 5 000 مادة إعلامية) مع السلطات التي طلبتها. واسترشدت الآلية أيضاً في عمليات التقاسم بالدروس المستفادة والممارسات الفضلى المحددة من خلال إجراء تقييم داخلي لأنشطتها في مجال التقاسم. وتمشياً مع هذه النتائج، حددت الآلية مجالات لزيادة الكفاءة والتشغيل الآلي في استعراض المواد وتحليلها وإعدادها للتقاسم، وتحديث السياسات والبروتوكولات المتعلقة بالتقاسم، وأعدت إرشادات للسلطات والكيانات الطالبة فيما يتعلق بعملية تقديم طلبات المساعدة إلى الآلية.

ثالثاً - التحقيق في الإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا وتيسير هذه الإجراءات

12- كانت الحاجة إلى الرد على الفظائع المرتكبة ضد سكان الروهينغيا في ميانمار عاملاً رئيسياً في القرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان بإنشاء الآلية. ولذلك أولت الآلية الأولوية للتحقيقات وتيسير إجراءات العدالة الجارية بشأن تلك الجرائم. واستناداً إلى المعلومات التي جمعتها الآلية بالفعل، أحرزت الآلية تقدماً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بإجراء عدد متزايد من المقابلات الشخصية مع الشهود، وتحديد الخطوط الرئيسية للتحقيق، واستحداث منتجات تحليلية مصممة خصيصاً لهذا الغرض يمكن تبادلها مع السلطات المختصة في الإجراءات القانونية الجارية المتعلقة بتلك الجرائم.

13- وأعدت الآلية دورة منتظمة لإيفاد بعثات التحقيق إلى المواقع التي لجأ إليها الناجون من الجرائم الدولية الخطيرة في ميانمار. وتتطوي هذه البعثات على إجراء مقابلات مفصلة ومنهجية للغاية، تسفر عن إفادات موقعة من الشهود ذات قيمة عالية في مجال الاستدلال الجنائي العلمي. ولم يكن قد تسنى بعد إيفاد هذه البعثات في الفترات السابقة المشمولة بالتقارير بسبب القيود المفروضة على السفر فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) و/أو الحاجة إلى التوصل إلى اتفاقات تعاون مع الدول المعنية. وأجرت الآلية عشرات اجتماعات التحقيق والفحوص والمقابلات التفصيلية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما مع أفراد مجتمع الروهينغيا. وقد أرسيت الآلية الآن الأساس لإيفاد المزيد من بعثات التحقيق، بعد أن وضعت وصقلت منهجيات تشغيلية تتسم بالفعالية والكفاءة.

14- ويشكل أمن الشهود شاغلاً رئيسياً تقوم الآلية بإدماجه في جميع جوانب التخطيط لمقابلات الشهود والعمليات. كما أن السلامة النفسية للشهود تشكل شاغلاً رئيسياً في جميع عمليات الآلية. وأقامت الآلية علاقات مع أخصائيين نفسيين وخبراء نفسيين واجتماعيين يُتاح حضورهم عند إجراء المقابلات عندما يكون مطلوباً من الضحايا تذكر تجاربهم المؤلمة وسردها.

15- وكان التزام الآلية بالتحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال في صدارة بعثات التحقيق هذه. وفي حين أن الآلية سعت إلى تحديد هوية الناجين من الجرائم الجنسية والجنسانية على وجه الخصوص وإجراء مقابلات معهم، فمن الجدير بالذكر أن هذه الجرائم كانت متفشية في سياق عمليات التطهير لدرجة أن معظم الشهود الذين أجريت معهم مقابلات حتى الآن لديهم أدلة ذات صلة في هذا الصدد. وسعت الآلية أيضاً إلى تحديد الشهود على الجرائم الجنسية والجنسانية الذين لم تتصل بهم من قبل كيانات أخرى لتقصي الحقائق أو التوثيق، وكثيراً ما يتم إغفال محنتهم، وشمل ذلك الأفراد ذوي الهويات الجنسية والجنسانية والميول الجنسية المتباينة. وفي هذا الصدد، بدأت الآلية تشغيل خط مخصص من خطوط التحقيق، يركز على تجارب مجتمع الروهينغيا من المتحولين جنسياً.

16- وانصب تركيز الآلية أيضاً طوال تعاملاتها مع مجتمع الروهينغيا على جمع المعلومات والوثائق ذات الصلة بمسارات التحقيق المالية، بوسائل منها عدم الاكتفاء ببحث مسؤولية الجناة المباشرين أو المحرضين، بل وبحث مسؤولية أولئك الذين ربما يكونون قد ساعدوا وحرصوا أيضاً على ارتكاب الجرائم التي تقع ضمن ولاية الآلية. وكجزء من هذا الجهد، تركز الآلية في تحقيقاتها المالية على المسائل التي كان لها تأثير مباشر على مجتمعات الضحايا، مثل نزع ملكية الأراضي والممتلكات الشخصية والاستيلاء عليها. ويكتسي نزع ملكية الأراضي بالنسبة للروهينغيا أهمية تتجاوز مجرد إلغاء حقوق الملكية. وقد يشكل الاستيلاء غير المشروع على أراضيهم اعتداء على هويتهم بوصفهم أناساً ينحدرون من سلالة يقع مقرها في ميانمار. وتتبع الآلية أيضاً لتعزيز أدلتها مسارات التحقيق هذه من خلال البحث والتحليل المفتوح المصدر، وجمع المعلومات التي تجمعها الكيانات الأخرى. وفي حين أن الآلية أعطت الأولوية لتحقيقاتها في عمليات التطهير

لعامي 2016 و2017، فقد جمعت أيضاً أدلة تتعلق بالعنف العرقي الذي وقع بين عامي 2012 و2014، والذي أدى إلى النزوح الداخلي لمئات الآلاف من الروهينغيا داخل ميانمار.

17- وتعتمد المساءلة عن الجرائم على إثبات المسؤولية الجنائية الفردية. ولذلك تولي الآلية أولوية بالغة لجمع "أدلة الربط" التي يمكنها إثبات مسؤولية أفراد معينين، ولا سيما أولئك الذين يشغلون مستويات أعلى من السلطة ويحملون مسؤولية أكبر عن الحملات الإجرامية. ومن المصادر المثمرة لهذه الأدلة شهادة الشهود "المطلعين"، مثل الأعضاء السابقين في قوات الأمن في ميانمار، الذين قدموا معلومات تتعلق بالعمليات والهيكل العسكرية، بما في ذلك أثناء عمليات التطهير في ولاية راخين الشمالية.

18- وأحرزت الآلية تقدماً أيضاً في تحليلها للأدلة التي جُمعت فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا، من خلال إعداد ثلاثة تقارير تحليلية. ويركز أول هذه التقارير على هيكل جيش ميانمار والتسلسل الإداري داخله، بما في ذلك الوحدات ذات الصلة على الأرض خلال عمليات التطهير لعام 2017. ويقدم التقرير الثاني تجميعاً للأدلة التي حددتها الآلية والتي توضح تقاعس سلطات ميانمار عن التحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية التي ارتكبتها قوات الأمن في ميانمار ضد الروهينغيا أو المعاقبة عليها. ويتضمن التقرير الثالث نتائج استعراض وتحليل رئيسيين بشأن نشر محتوى يشكل خطاب كراهية ضد الروهينغيا على فيسبوك من قبل قطاعات من جيش ميانمار. ويبحث التقرير العلاقة بين صفحات وحسابات عسكرية رسمية معينة في ميانمار وصفحات أخرى تبدو غير رسمية كانت المحفز الرئيسي للرسائل المعادية للروهينغيا قبيل تنفيذ عمليات التطهير لعام 2017. وتعترف الآلية تقاسم هذه التقارير التحليلية مع سلطات الادعاء والسلطات القضائية التي تجري تحقيقات أو إجراءات تتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا في ميانمار، وهي المحكمة الجنائية الدولية، ومكتب المدعي العام في الأرجنتين، ومحكمة العدل الدولية (قضية غامبيا ضد ميانمار).

19- وتواصل الآلية أيضاً تحديد المعلومات والأدلة ذات الصلة التي جمعتها بشأن الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا، وتتبادلها مع الولايات القضائية الثلاث المذكورة أعلاه، شريطة حصولها على موافقة مستنيرة من مقدمي المعلومات. وتوجد لدى تلك الولايات القضائية قواعد وإجراءات مختلفة فيما يتعلق بمقبولية الأدلة، وحماية الشهود وخصوصيتهم، ولغة الوثائق والأدلة التي باستطاعتها النظر فيها. كما أن لها مجالات تركيز مختلفة فيما يتعلق بأهداف وأركان الجرائم والانتهاكات المتعلقة بالتحقيقات والإجراءات الخاصة بكل منها. وكثفت الآلية اتصالاتها وحوارها المنتظمين مع شركائها في تبادل المعلومات خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل فهم احتياجات هذه الولايات القضائية المختلفة فهماً أفضل وتكييف ما لديها من أدلة ومجموعات تحليلية تبعاً لذلك.

20- ومن الجدير بالذكر أن الآلية واصلت تنسيقها الوثيق مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وزادت من حجم المعلومات المتعلقة بالشهود، بما في ذلك عمليات الفحص والإفادات، التي تقاسمتها مع ذلك المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتقاسمت الآلية أيضاً قدر كبيراً من المعلومات مع مكتب المدعي العام في الأرجنتين وأقامت حواراً وثيقاً مع ذلك المكتب لتحديد أفضل السبل التي يمكن بها للآلية أن تواصل تحديد وتقاسم المعلومات ذات الصلة بالتحقيق الجاري حالياً في البلد في إطار الولاية القضائية العالمية. وفي الختام، تعد الآلية العدة لتبادل مواد إضافية مع الأطراف في قضية غامبيا ضد ميانمار المعروضة أمام محكمة العدل الدولية التي تنظر حالياً في ادعاءات غامبيا بأن ميانمار تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

21- ومن خلال تبادل الأدلة والمواد التحليلية، تأمل الآلية في الإسهام في الجهود المتزامنة الجارية لالتباس العدالة لصالح الروهينغيا ومحاسبة أكثر الأشخاص تحملاً للمسؤولية عن الجرائم المرتكبة وردع حدوث المزيد من الفظائع.

رابعاً - التحقيق في الجرائم المرتكبة بعد الانقلاب

22- منذ الانقلاب العسكري في 1 شباط/فبراير 2021، حدثت زيادة هائلة في عدد الحوادث التي تحمل بصمات الجرائم الدولية الخطيرة وتستدعي من الآلية تناولها بالتحقيق. وما يثير الأسى أن عدد هذه الحوادث إنما ازداد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً لمبدئي الحياد والسرية، تسعى الآلية إلى جمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بهذه الحوادث ومرتكبيها المحتملين، مع تركيز مواردها بالضرورة على أشد الجرائم الدولية الخطيرة جسامة وعلى الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن تلك الجرائم.

23- وذكرت الآلية في تقريرها السنوي الرابع أنه استناداً إلى الأدلة التي جمعتها في وقت الإبلاغ، كانت هناك مؤشرات كثيرة على ارتكاب هجمات واسعة النطاق ومنهجية ضد السكان المدنيين منذ شباط/فبراير 2021، وأن نزاعات مسلحة متعددة كانت تجري على أراضي ميانمار⁽¹⁾. ولا تزال هذه الحالة مستمرة، وقد جمعت الآلية معلومات إضافية وموثوقة من مصادر عديدة تثبت هذه النتائج.

24- ولا تزال سلطات ميانمار تتجاهل طلبات الآلية للحصول على معلومات والوصول إلى أراضي ميانمار. ومع ذلك، فقد تمكنت الآلية من الحصول على قدر كبير من المعلومات المتعلقة بالأحداث الجارية داخل ميانمار من مجموعة متنوعة من المصادر المستقلة. وتقوم الآلية أيضاً بحصد معلومات مفتوحة المصدر بشكل يكاد يكون متزامناً مع وقوع الأحداث. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت البيانات المتخصصة والمحددة الأهداف، مثل صور المواقع الجغرافية والتصوير بالطاقة الحرارية الأرضية، معلومات محددة وبالغة الأهمية بشأن تأثير الهجمات على المواقع، وبالتحديد أدلة على إحراق القرى. ووفرت الصور الرقمية الواردة من مجموعة واسعة من المصادر المفتوحة وغير المفتوحة والمسجلة من خلال وسائل مختلفة، مثل الطائرات المسيّرة والهواتف المحمولة الشخصية، في بعض الحالات، أدلة مباشرة على جرائم محددة وهوية الجناة، ويشمل ذلك حالات تتعلق بعمليات قتل جماعي.

25- وفتحت الآلية تحقيقات في الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفقاً لنفس معايير تحديد الأولويات المحددة في التقارير السابقة للآلية، وهي: خطورة الجرائم المعنية، بما في ذلك نطاقها وطبيعتها وطريقة ارتكابها وتأثيرها على الضحايا؛ ودرجة مسؤولية الجناة المزعومين؛ وقوة الأدلة المتاحة؛ وأهمية الأولويات المواضيعية للآلية فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛ واحتمال إنشاء محكمة أو هيئة قضائية مختصة بالنظر في هذه الجرائم. ولا تقتصر ولاية الآلية على جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الأمن، بل تشمل أيضاً أي جرائم قد ترتكبها الجماعات المسلحة فيما يتصل بالنزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، تسترشد تحقيقات الآلية بعناصر مواضيعية وشاملة، بما في ذلك التحقيق في الهياكل التنظيمية وتحليلها لتحديد المسؤولين عن جرائم محددة.

26- واستناداً إلى الأدلة التي جُمعت حتى الآن، توجد أدلة قوية على أن جيش ميانمار والميليشيات التابعة له قد ارتكبوا ثلاثة أنواع من جرائم الحرب المتصلة بالقتال بتواتر وفجاجة متزايدتين: (أ) الاستهداف العشوائي أو غير المتناسب للمدنيين باستخدام القنابل؛ (ب) وقتل المدنيين أو المقاتلين الذي أسروا أثناء العمليات؛ (ج) والحرق المتعمد والواسع النطاق لمساكن المدنيين وغيرها من المباني المدنية.

27- وقد حاول جيش ميانمار تبرير عدة عمليات قصف جوي أدت إلى خسائر كبيرة في أرواح المدنيين، على أساس وجود هدف عسكري في محيط الهجوم. بيد أن الآلية جمعت أدلة تشير إلى أنه كان ينبغي للجيش أن يعرف، أو أنه كان يعرف بالفعل، أن أعداداً كبيرة من المدنيين كانوا موجودين عند

(1) A/HRC/51/4، الفقرتان 7 و9.

الأهداف العسكرية المزعومة أو في محيطها وقت وقوع بعضاً من تلك الهجمات. وتشير هذه الظروف بوضوح إلى وجود نمط من الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، وهو ما يشكل جريمة حرب. ولم يعلن جيش ميانمار عن إجراء تحقيقات في أي من هذه الحوادث البالغة الخطورة.

28- وجمعت الآلية أيضاً روايات لشهود عيان عن عمليات إعدام جماعية للمدنيين أو المقاتلين العاجزين عن القتال المحتجزين لدى القوات العسكرية لميانمار أو المنتسبين إليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وغالباً ما كانت هذه الروايات مدعومة بأدلة بصرية ووثائقية مؤيدة لجمعتها الآلية. وقد وقعت هذه الحوادث في مواقع متفرقة، مثل قرية تارتاينغ، في بلدة ساغاينغ بمنطقة ساغاينغ؛ وقرية مون تينغ بين، في بلدة يي يو، منطقة ساغاينغ؛ وقرية نياونغ بن ثا، في بلدة هتانتابين، منطقة باغو. ولم يعلن جيش ميانمار عن إجراء تحقيقات في أي من هذه الحوادث البالغة الخطورة.

29- وتشير الأدلة التي جمعتها الآلية كذلك إلى أن حرق الأعيان المدنية وتدميرها على نطاق واسع على أيدي القوات العسكرية لميانمار والجماعات المنتسبة إليها قد استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت هذه الأحداث في عدة مناطق، ولا سيما في ساغاينغ وماغواي وتشين وكابين وكايه، وعادة ما شملت أعياناً مدنية مثل المتاجر وأماكن العبادة والمركبات المدنية. وفي بعض الحالات، دُمرت قرى بأكملها. وتشير الأدلة التي جُمعت إلى أن الحرائق كانت تُشعل عمداً من قبل القوات العسكرية على الأرض أو كانت ناجمة عن قصف مدفعي. وكثيراً ما ترافقت حالات الحرق الموثقة مع حوادث احتجاز وقتل، وساهمت في النزوح الجماعي للأشخاص في جميع أنحاء ميانمار. ولم يعلن جيش ميانمار عن إجراء تحقيقات في أي من هذه الحوادث البالغة الخطورة.

30- ويشكل عدم قيام جيش ميانمار بالتحقيق في نمط جرائم الحرب المتعلقة بالقتال المبين أعلاه أو بدلاً من ذلك الحد منه أمراً مهماً. إذ يقع على عاتق القادة العسكريين بموجب القانون الدولي واجب بمنع أو قمع جرائم الحرب التي يرتكبها من هم تحت قيادتهم. وعدم قيامهم بذلك قد يجعلهم مسؤولين جنائياً بموجب مبدأ مسؤولية القيادة؛ وقد يشير التجاهل المتكرر لهذه الجرائم إلى أن السلطات العليا تعمدت ارتكاب هذه الجرائم.

31- وجمعت أدلة موثوقة على ارتكاب جرائم حرب أخرى، مثل الاغتصاب والقتل والتشويه والمعاملة القاسية. وهناك أيضاً أدلة قوية على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب أثناء الاحتجاز؛ والاضطهاد؛ والاختفاء القسري؛ والسجن وإصدار الأحكام وتنفيذ عمليات الإعدام دون احترام الحقوق الأساسية في المحاكمة العادلة والضمانات القضائية.

32- وأحرز أيضاً تقدم كبير في التحقيقات القائمة، لا سيما فيما يتعلق بالاعتقالات الجماعية وعدم مراعاة الحقوق الأساسية في المحاكمة العادلة منذ شباط/فبراير 2021. ويتوالى جمع الآلية للمزيد من الأدلة المتعلقة بالتعذيب والعنف الجنسي وغيرهما من أشكال سوء المعاملة الشديدة في الكثير من مرافق الاحتجاز. ويدير الجيش بعض هذه المرافق، والبعض الآخر تديره الشرطة أو إدارة السجون في ميانمار. وقد حددت الآلية في بعض الحالات منتهكين بعينهم أو أولئك المسؤولين عن إدارة مرافق احتجاز معينة.

33- وعلى الرغم من العقوبات التي تعترض التحقيق في هذه الجرائم بسبب عدم تعاون ميانمار، تواصل الآلية جمع قدر كبير من المعلومات المتعلقة بارتكاب الجرائم الجنسية والجنسانية ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان والأشخاص ذوي الهويات الجنسية المتنوعة، بما في ذلك الجرائم التي يرتكبها أفراد قوات الأمن. وقد جمعت الآلية أدلة على ارتكاب هذه الجرائم بأعلى مستويات القسوة والأذى للضحايا، بما في ذلك الاغتصاب بالأدوات، وغير ذلك من أشكال الإذلال، والتشويه، والاغتصاب الجماعي أو المتسلسل، والاستعباد الجنسي. ولم تتلق الآلية أي معلومات من سلطات ميانمار تشير إلى التحقيق مع أي مسؤول عسكري أو مدني في هذه الجرائم التي يمكن وصفها بأنها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو كليهما، تبعاً للظروف، ناهيك عن مقاضاته عليها.

34- وتشير الأدلة التي جمعتها الآلية إلى أن الأطفال لا يزالون يقعون ضحايا لذات الجرائم التي يتعرض لها الكبار. وعلاوة على ذلك، ثمة أدلة على أن جهات مسلحة مختلفة تقوم بتجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً أو استدعائهم للخدمة أو استخدامهم في المشاركة بنشاط في الأعمال العدائية. وتبلغ هذه الجرائم مداها عندما ترتكب ضد الأطفال بسبب الضرر غير المتناسب الذي يُحتمل حدوثه، واستغلال ضعفهم من أجل حملهم على ارتكاب الجرائم. ومن ثم فإن الآلية ملتزمة التزاماً بالغاً بالسعي للحصول على مزيد من الأدلة على هذه الجرائم.

35- وتلقت الآلية أيضاً معلومات موثوقة عن مدنيين قُتلوا بإجراءات موجزة للاشتباه في كونهم مخبرين للنظام العسكري أو متعاونين معه. ويمكن أن تشكل عمليات القتل هذه جريمة حرب، وتعكف الآلية على تقييم ما إذا كانت هذه الحوادث تستوفي عناصر الافتتاحية المتعلقة بالجرائم الدولية الخطيرة.

36- وتقوم الآلية أيضاً بإعداد أدلة تتعلق بالجرائم المرتكبة بعد الانقلاب، يمكن تقاسمها مع المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي قد تمارس يوماً ما ولايتها القضائية على هذه الجرائم. وستستخدم هذه الأدلة في إعداد ملفات القضايا بغرض إثبات ارتكاب جرائم محددة، وفي تحديد المسؤولين جنائياً عن تلك الجرائم أيضاً.

خامساً- التقدم المحرز في أنشطة الآلية الأخرى

ألف- التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين

37- تعترف الآلية مع الامتثال بالدعم الذي يقدمه العديد من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظماتها ومقدمي المعلومات من القطاعين الخاص والعام وغيرهم من الشركاء لولاية الآلية وما يبذلونه من جهود في مجال التحقيق. وتظل لهذا الدعم أهمية حاسمة لفعالية اضطلاع الآلية بولايتها.

38- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الآلية عدة حوارات ومشاورات شخصية رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى في جنيف ونيويورك والعديد من العواصم من أجل الترويج لولاية الآلية. وقد مكنت هذه المشاركات الآلية من النهوض بترتيبات تعاون مهمة للقيام بجمع الأدلة وإجراء المقابلات مع الشهود في أراضي الدول الأعضاء. وأبرمت الآلية حتى الآن نحو اثني عشر إطاراً أو ترتيباً للتعاون مع السلطات الوطنية، وهي حالياً بصدد التفاوض بشأن عدة أطر أخرى من شأنها أن تزيد من تمكين أنشطة التحقيق التي تضطلع بها الآلية وتعزيزها.

39- وواصلت الآلية الاتصال بسلطات ميانمار والتماس المعلومات منها، وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذات الصلة التي يدعو فيها المجلس والجمعية ميانمار إلى التعاون مع الآلية والعمل معها بفعالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الآلية ستة طلبات إضافية إلى سلطات ميانمار للوصول إلى الإقليم والحصول على المعلومات التي في حوزة السلطات. فعلى سبيل المثال، طلبت الآلية جميع سجلات الإجراءات الجنائية المتخذة ضد النشطاء المناصرين للديمقراطية الأربعة الذين أعدموا في 25 تموز/يوليه 2022. كما طلبت الآلية معلومات من ميانمار بشأن عدة حوادث، من بينها الهجوم على مدرسة في ليت ييت كوني، في بلدة تاباين، منطقة ساغاينغ، الذي وقع في 16 أيلول/سبتمبر 2022 أو في نطاق هذا التاريخ. وواصلت الآلية طلب المعلومات المتعلقة بالأحداث التي وقعت في ولاية راخين الشمالية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة ببدء أنشطة محكمة التحقيق العسكرية، للحصول على أدلة فيما يتصل بالإجراءات الجارية أمام محكمة العدل الدولية. وواصلت الآلية طلب الوصول إلى السجون وأماكن الاحتجاز وغيرها من المناطق. ولم ترد سلطات ميانمار على هذه الطلبات ولم تتلق الآلية أي معلومات طُلبت بشأن هذه المسائل.

40- ويبرز عدم إمكانية الوصول إلى أراضي ميانمار أهمية تعاون الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بقوة، حيث يوجد الكثير من الأدلة والعديد من الشهود. وفي هذا السياق، تعترف الآلية مع التقدير باستمرار الدعم القوي الذي تقدمه بعض دول المنطقة لأنشطة التحقيق التي تضطلع بها الآلية. وتقدر الآلية السياق المعقد الذي يعمل فيه العديد من الدول المجاورة لميانمار وتسعى إلى زيادة العمل مع الدول الأعضاء في المنطقة للتمكين من القيام بأنشطة التحقيق في أراضيها. وتسعى الآلية أيضاً إلى تعاون جميع الدول الأعضاء، داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها، من أجل تيسير حماية الشهود ذوي القيمة العالية والمعرضين للخطر ودعمهم ومنع أي أعمال انتقامية بسبب التعاون مع الآلية.

41- وركزت الآلية أيضاً على وضع ترتيبات قوية مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة التي لا تزال تشكل مصدراً بالغ الأهمية للمعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الخطيرة المرتكبة في ميانمار. وبما أن هذه المنظمات غالباً ما يكون لديها إمكانية الوصول الفوري إلى مسرح الجريمة والناجين، فإنها تتمتع بمنظور لا يقدر بثمن بشأن الضحايا/الناجين. وهي في وضع جيد، بفضل معارفها الواسعة والدقيقة، لتعميق فهم الآلية للسياق الذي ارتكبت فيه الجرائم الخطيرة، وقضيتي الحماية والأمن اللتين تواجهان الأفراد أو المجتمع، وتوافر موارد الدعم. ونظراً لقرب هذه المنظمات ومعارفها واتصالاتها، تعمل الآلية بانتظام معها للحصول على المعلومات والأدلة التي ربما تكون قد جمعتها أو لتيسير الوصول إلى الشهود الذين لديهم معرفة مباشرة بالجرائم قيد التحقيق. وعملت الآلية بنشاط ووضعت ترتيبات رسمية وغير رسمية مع شبكة كبيرة من جماعات المجتمع المدني داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها على السواء. وتعرب الآلية عن بالغ تقديرها للعديد من الأفراد والمنظمات الذين يقدمون المعلومات والدعم للآلية، معرضين بذلك سلامتهم وأمنهم لخطر كبير في كثير من الحالات.

42- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية أيضاً التماس الدعم والتعاون من كيانات الأمم المتحدة التي لديها معلومات ذات صلة بولاية الآلية. وترحب الآلية بقرار مجلس حقوق الإنسان 32/52، المعتمد في نيسان/أبريل 2023، والذي حث فيه المجلس جميع هيئات الأمم المتحدة على التعاون الكامل مع الآلية، حيثما أمكن، وتبادل الأدلة التي ستستخدم في المحاكمات المقبلة. وعملاً بذلك القرار، وإدراكاً من الآلية للبيئة التشغيلية الصعبة التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة حالياً في ميانمار، ستضاعف الآلية جهودها للتماس مزيد من التعاون والدعم من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة التي لم تستجب بعد لطلبات المساعدة التي قدمتها إليها.

باء - تعزيز الحوار مع الجهات المعنية ذات الصلة والتنوعية العامة

43- تعتقد الآلية أن إيصال فهم أكبر لغرضها وإجراءاتها داخل المجموعة المتنوعة جداً من الجهات المعنية بها أمر بالغ الأهمية لفعاليتها. وتستخدم الآلية قنوات عديدة للعمل مع مختلف المجتمعات المحلية التي لها مصلحة في أنشطتها لضمان أن يكون لديها فهم واضح لما يمكن للآلية أن تفعله وما لا يمكنها فعله، وأساليب عملها، وأكثر الطرق أمناً وسرية لتبادل المعلومات معها. ولذلك فإن الاتصال المنتظم مع الضحايا والناجين ومنظمات المجتمع المدني المحلية أو الإقليمية يشكل أولوية بالغة. وتستخدم الآلية مجموعة من القنوات العامة والخاصة للوصول إلى هذه الجماهير المتنوعة، بما في ذلك موقعها الشبكي وصفحتها على الفيسبوك، والرسائل الإخبارية، والأحداث، والإحاطات السرية.

44- وتولي الآلية أهمية مماثلة للاستماع إلى الجهات المعنية بها بشأن شواغلها وآرائها وآمالها المتصلة بالآلية. وفي هذا الصدد، أجرت الآلية أول حوار لها مع المجتمع المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وستعقد حوارات بانتظام في مناسبات حضورية ستجمع بين مجموعات مختلفة من ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين يمثلون مجتمعات متنوعة داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها. وقد

ضم الحوار الأول ممثلين عن 20 منظمة من منظمات المجتمع المدني لبناء علاقات أقوى وزيادة الثقة والتفاهم المتبادلين. وتتقلد منظمات المجتمع المدني صدارة الجهود الرامية إلى جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار. ولذلك فهي مصادر حاسمة للمعلومات، وتضمن الآلية عملها معها.

45- وعلى مدى ثلاثة أيام من المناقشات، تبادل موظفو الآلية معلومات مفصلة عن المشهد الحالي للمساءلة، وولاية الآلية وأساليب عملها، وكيفية استخدام المعلومات التي تتقاسمها منظمات المجتمع المدني مع الآلية لبناء ملفات القضايا. وناقش المشاركون من المجتمع المدني الحقائق والتحديات التي واجهوها في أداء عملهم، وكيف أثر ذلك على عملهم مع الآلية. وأعرب المشاركون عن مخاوفهم بشأن الأمن والدعم النفسي والاجتماعي والتحديات الأخرى، مما سيساعد على إثراء أساليب عمل الآلية ويدعم تحسين التعاون. وفي أعقاب هذا الحدث، أعرب المشاركون عن استعداد قوي للتعاون مع الآلية وعن فهم أعمق بكثير لولاية الآلية وحدودها. وأشار المشاركون أيضاً إلى زيادة فهم عمليات إقامة العدل والمساءلة الدولية. ومن الآن فصاعداً، ستكون الحوارات عنصراً منتظماً في أعمال التوعية التي تقوم بها الآلية مع مختلف المنظمات ذات الصلة. وتقر الآلية مع التقدير الشديد بالدعم القوي الذي قدمته دول أعضاء معينة لاستضافة الحوار وتمويله وتيسيره.

46- وبالإضافة إلى المشاركة المباشرة مع مختلف الجهات المعنية، لا يزال موقع الآلية الشبكي وصفحتها على الفيسبوك يعملان كمبرين رئيسيين لنشر المعلومات والتوعية العامة. وكلاهما متاح باللغة الإنجليزية ولغة ميانمار (البورمية)، مع معلومات في شكل صوتي بلغة الروهينغيا. وكان الموقع الشبكي فعالاً في نشر البيانات والنشرات الإعلامية في الوقت المناسب، وتبادل المعلومات بشأن كيفية الاتصال بالآلية بشكل آمن وسري، وتقديم إجابات على الأسئلة المتكررة بشأن ولاية الآلية وأنشطتها. ومع وجود أكثر من 75 000 متابع، تعد صفحة الآلية على الفيسبوك حيوية أيضاً للتواصل بانتظام مع جمهور معظمه من ميانمار، مما يوفر فرصة لتبادل التحديثات والمعلومات غير الرسمية حول تعقيدات العمل القانوني للآلية وشرح جوانب ولاية الآلية وأساليب عملها.

47- وتسلم الآلية بتعدد ولايتها والحاجة إلى تبسيط رسائلها بحيث يسهل على نطاق من الجماهير التي تتحدث لغات مختلفة ولديها مستويات متنوعة من الإلمام بالقراءة والكتابة الاطلاع عليها وتذكرها. ولذلك، ستركز الآلية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل على تبسيط اللغة والرسائل على موقعها الشبكي وعلى إنتاج منتجات توعية مرئية لضمان سهولة فهم المعلومات المتعلقة بالآلية على جماهير متنوعة وتبادلها عبر قنوات اتصال متعددة.

48- واستمر اهتمام وسائط الإعلام والجمهور بالآلية. وأسفرت النشرات الصحفية والبيانات والإحاطات الإعلامية والمقابلات عن تغطية منتظمة في منافذ الإعلام العالمية والإقليمية المؤثرة، بما في ذلك باللغات المستخدمة في ميانمار. وشاركت الآلية أيضاً في الكثير من الأنشطة العامة التي نظمتها دول أعضاء ومجموعات من منظمات المجتمع المدني بشأن مواضيع متعلقة بولايتها. وتبرز رسالة الآلية الإخبارية النصف السنوية، المعروفة باسم *Bulletin* (النشرة)، التحديثات المؤسسية والأنشطة الرئيسية، ويجري توزيعها على نطاق واسع على الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية.

49- ووفقاً لالتزامه الآلية الوارد في مشروع الميزانية لعام 2022 المقدم إلى الجمعية العامة⁽²⁾، أنجزت الآلية تقييماً ذاتياً لاستراتيجيتها في مجال التوعية العامة والاتصالات، وقامت بتحليل مدى فعالية عملها في مجال التوعية والاتصال خلال الفترة 2021-2022. واستنداً إلى سلسلة من المشاورات الداخلية

(2) انظر (Sect.8) A/76/6، الفقرة 8-215.

والخارجية، سيثري التحليل والتوصيات الناتجين عن ذلك استراتيجية الآلية المحدثة بشأن الاتصالات والتوعية، التي سيكتمل أعدادها خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

جيم - حماية الشهود ودعمهم

50- تدرك الآلية تماماً الصدمة النفسية التي يعاني منها الضحايا والناجون من الفظائع وإمكانية التعرض للصدمة من جديد عندما يُطلب من الضحايا/الناجين تذكر هذه الأحداث وسردها من جديد. وبناء على ذلك، واتفقاً مع اختصاصاتها، تعكف الآلية على بناء شراكات مع المهنيين والمنظمات التي يمكن أن تقدم المساعدة إلى الناجين الذين يتعاملون مع الآلية. وبالمثل، فإن الاستماع المتكرر إلى الناجين من الفظائع وهم يروون الأحداث التي أدت إلى صدمتهم ومراجعة الوثائق الضخمة والصور ومقاطع الفيديو التي تصور مسارح الجريمة البشعة يمكن أن يكون لهما تأثير خطير على رفاه الموظفين. وفي إطار خطة الآلية بشأن رفاه الموظفين، أطلقت الآلية برنامجاً للصددمات الثانوية في عام 2023 لمعالجة المخاطر المرتبطة بتعرض موظفي الآلية للمواد الصادمة. ويهدف البرنامج إلى زيادة الوعي بالصددمات الثانوية من خلال عقد جلسات إحاطة مع المديرين والرؤساء المباشرين وحلقات عمل مع الموظفين.

51- واستناداً إلى الدروس المستفادة منذ صدور التقرير السنوي السابق وأفضل الممارسات المستمدة من الآليات الدولية الأخرى المعنية بالمساءلة الجنائية، تواصل الآلية زيادة تعزيز قدراتها في مجال دعم الشهود وحمايتهم. وأعدت الآلية أثناء بعثات التحقيق التي أوفدتها مؤخراً هياكل مخصصة لدعم الشهود وحمايتهم لضمان تمتع الشهود الضعفاء المعرضين لمستوى مرتفع من الخطر بالحماية وحصولهم على الخدمات النفسية والاجتماعية على نحو يتسق مع ولاية الآلية ومع نهج محوره مصلحة الضحايا والناجين. واستجابة لزيادة عمل الآلية مع عدد كبير من الشهود، بما في ذلك عدد كبير ممن يعيشون منهم في مواقع غير مستقرة، زادت بشدة احتياجات الآلية من حماية الشهود. وحتى الآن، أجرت الآلية أكثر من 350 تقييماً لتهديد جهات الاتصال من أجل تحديد المخاطر الأمنية المحتملة التي يتعرض لها الشهود قبل الشروع في الاتصال بهم. ومن الأهمية بمكان أن الآلية تواصل العمل مع مختلف الشركاء على أرض الواقع لتحديد وتطوير مسارات الإحالة من أجل ضمان القيام بتدخلات آمنة وتقديم الدعم المستمر للشهود الذين تتعامل معهم. وعززت الآلية أيضاً سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بحماية الشهود وخدمات الدعم المصممة وفقاً لسياق أنشطتها المحدد.

52- ولا تزال الدول الأعضاء تشكل شركاء للآلية لا يقدرون بثمن، لا سيما فيما يتعلق بتوفير إمكانية الوصول إلى التدابير المهمة لحماية الشهود والخدمات المتصلة بالدعم. كما أن الموارد الخارجة عن الميزانية المقدمة من الدول الأعضاء أتاحت للآلية تعزيز قدراتها في مجال حماية الشهود ودعمهم، ولا سيما بالنسبة للشهود ذوي القيمة العالية المعرضين لخطر شديد نتيجة لتعاونهم مع الآلية وللشهود الذين يحتاجون إلى دعم طبي و/أو مساعدة نفسية واجتماعية.

دال - أمن الموظفين والأصول وتكنولوجيا المعلومات

53- توفد الآلية المزيد من بعثات التحقيق وتجري مقابلات مع المزيد من الشهود في ظل تدهور الحالة الأمنية في الأماكن التي يوجد بها العديد من شهودها. وتعمل الآلية أيضاً مع عدد متزايد من الشهود المعرضين للخطر والضعفاء في ميانمار ومواقع أخرى. وفي هذا السياق، أصبحت أنشطة الآلية أكثر تعقيداً من الناحية التشغيلية وأسفرت عن زيادة في أنشطة الآلية وتقييماتها المتعلقة بسلامة وأمن الموظفين والأصول، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا تزال التقييمات والتدابير الأمنية في المجالات الثلاثة كلها تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمل الآلية اليومي.

54- وتعمل الآلية على كفالة إدماج ترتيبات السلامة والأمن المطلوبة، استناداً إلى تقييم الآلية المحدد للمخاطر الأمنية، في جميع جوانب عملياتها، في كل من جنيف وأثناء البعثات. وتشمل تلك المسؤوليات رصد وتحليل عدد متزايد من الجهات الفاعلة المهدّدة وأنشطتها، وإعداد تقييمات شاملة ومحدثة بانتظام لتهديدات خاصة بالبلد أو بمنطقة محددة. وحافظت الآلية، مستخدمة قنوات اتصالاتها الراسخة، على التنسيق الوثيق والتخطيط المسبق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والمهاجرين الأمنيين في مختلف المواقع. وأسهم ذلك في سلامة وأمن عدة بعثات للتحقيق وأنشطة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

55- ولا تزال الآلية تدرك تماماً تحديات الأمن السيبراني، سواء من حيث المراقبة الرقمية أو الأخطار المحتملة على نظم المعلومات والاتصالات الخاصة بها. وتحافظ الآلية على مستوى عالٍ من اليقظة بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها، مما يتطلب تدريباً ومبادرات مستمرة لضمان قدرة كل من نظامها لإدارة المعلومات وموظفيها على منع الهجمات السيبرانية والتصدي لها. وطرحت الآلية برنامجاً لتعزيز قدراتها على رصد نظمها وحمايتها من الهجوم والاختراق، وتواصل أيضاً استحداث وتنفيذ تدابير تتعلق بالأمن السيبراني لجميع نظم المعلومات والتكنولوجيا الجديدة قبل تشغيلها.

56- ومع ازدياد أنشطة التحقيق وتدهور الحالة الأمنية، أصبح أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً أساسياً لأفرقة التحقيق للاتصال بنظم معلومات الآلية والوصول إليها بما يتماشى مع متطلبات السرية والأمن. وفي هذا الصدد، اشترت الآلية مجموعات أدوات للبعثات وأجهزة اتصال لتلبية احتياجات أفرقة التحقيق على نحو أفضل أثناء إفادها للبعثات في بيئات تشغيلية صعبة.

هاء - التكنولوجيا والبنية التحتية

57- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية صقل تكنولوجيتها وبنيتها التحتية الأساسية والمتخصصة لجمع وحفظ المعلومات والأدلة في نظامها الإلكتروني لإدارة المعلومات بطريقة آمنة يسهل الوصول إليها والبحث فيها. وتشاورت الآلية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة وسعت بنشاط إلى الحصول على التكنولوجيات التي تناسب الاحتياجات المتطورة للآلية على أفضل وجه. وزُود المحققون والمحللون الماليون ومن المصادر المفتوحة التابعون للآلية بأحدث التكنولوجيات الرائدة المتاحة في هذه الصناعة لتيسير قيامهم بجمع كميات كبيرة من المعلومات وتحليلها. وتعكف الآلية أيضاً، من خلال شراكاتها مع مراكز الأمم المتحدة للحوسبة والبيانات، على التوسع في قدراتها الحاسوبية لدعم الاحتياجات المحددة حديثاً في مجال الحوسبة الافتراضية والمتخصصة.

58- وواصلت الآلية تعزيز نظامها لإدارة المعلومات المخزنة إلكترونياً من خلال زيادة التشغيل الآلي للتمكن من زيادة كفاءة عمليات تدفق العمل الداخلي من أجل الحصول على المعلومات التي تجمعها وإدارتها واستعراضها على نحو آمن. ويوفر النظام عملية شاملة ومتكاملة تماماً لقبول الأدلة وتجهيزها واستعراضها؛ إدارة جميع مقدمي المعلومات والشهود؛ والتخطيط لإدارة القضايا؛ وتتبع جميع المعلومات التي تتقاسمها الآلية مع الأطراف الثالثة. وأصبح يتسنى الآن في غضون أيام قليلة إنجاز بعض العمليات التي كانت تتطلب في السابق أكثر من أسبوع لإنجازها، بفضل أوجه الكفاءة الناتجة عن زيادة التشغيل الآلي.

59- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الآلية أيضاً تقدماً في مواصلة تطوير عدة حلول حاسمة استجابة لاحتياجاتها التحليلية. فأكملت الآلية تركيب منصة لتحليل البيانات لازمة لإجراء تحليل سياقي للمواد النصية التي في حوزة الآلية. وسيتيح ذلك لأفرقة التحقيق الاستفادة من البيانات الغنية بالنصوص التي جُمعت حتى الآن لإعداد منتجات تحليلية أكثر تفصيلاً وشمولاً. وأكملت الآلية أيضاً تركيب منصة لتحليل الوسائط ستسمح باستخلاص الأنماط والصلات في كميات كبيرة من البيانات وتيسير تحليل ملفات الوسائط الرقمية وصور المواقع الجغرافية وتصنيفها وإدارتها. وفي الوقت ذاته، واصلت الآلية تطوير برنامج يقدم رؤية

حاسوبية قادر على تحسين التحليل البشري عن طريق استنباط معلومات ذات مغزى من مجموعة كبيرة من الأدلة، وبخاصة فيما يتعلق بتصنيف الصور ومقاطع الفيديو والكشف التلقائي عما فيها.

60- وواصلت الآلية أيضاً العمل من أجل تطوير قدرة على الترجمة الآلية من لغة ميانمار (البورمية) إلى الإنكليزية. والحلول المتاحة القائمة غير كافية لتلبية احتياجات الآلية، ويلزم القيام بعمل كبير لتحسين دقة تلك الأدوات. ومن شأن هذه الأداة، بمجرد تطويرها، أن تمكن الآلية من الحصول على ترجمة تقريبية على الأقل لملايين المواد الإعلامية التي جُمعت بلغة ميانمار (البورمية) لأغراض التحليل الداخلي والتعاقب الخارجي على حد سواء. ومن المتوقع أيضاً استخدام الترجمات الآلية لتوفير مواد للشركاء نقي بالمتطلبات اللغوية لولاياتهم القضائية، رهناً بالموارد والقدرات المتاحة للآلية.

61- وأخيراً، واصلت الآلية تطوير الحل المخصص الذي سبق تطويره لاستخراج البيانات وحفظها من مجموعة متنوعة من تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات والمراسلة في ظل تطور تعدد البيانات التي يجري جمعها وحفظها مع تطور التقنيات التي تدعمها. ومكنت هذه الحلول والمنصات الآلية من جمع وتحليل بيانات إضافية لم يكن يتسنى الوصول إليها من قبل.

سادساً - التحديات ومجالات الدعم الإضافي

62- كما هو مبين أعلاه، يتزايد عمل الآلية في بيئة مليئة بالتحديات تنطوي على طبقات مختلفة من التعقيد. وتشمل هذه التحديات عدم إمكانية الوصول إلى مواقع الجرائم وإلى الشهود، والشواغل المتعلقة بأمن الأفراد الذين يقدمون المعلومات إلى الآلية وسلامتهم. وستواصل الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل رصد التطورات التي تحدث في البلد عن كثب والاتصال بالسلطات الحالية في ميانمار مع تقديم طلبات الحصول على المعلومات والمساعدة والوصول إلى البلد.

63- ويسفر عدم إمكانية الوصول إلى ميانمار عن مضاعفة حاجة الآلية إلى التعاون من جانب الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فغالباً ما يذهب الأشخاص الذين يغادرون ميانمار بسبب العنف المكثف إلى البلدان المجاورة أو يمرون عبرها؛ ومن المحتمل أن تكون لديهم معلومات قيمة جداً وأنية يكون من شأنها إضافة قيمة إلى تحقيقات الآلية. وترحب الآلية بمرور الدعم من جميع الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للسماح للآلية بمباشرة أنشطة التحقيق على أراضيها، وفقاً لجملة أمور منها قرار الجمعية العامة 180/76 وقرارات المجلس 23/49 و3/50 و31/52. وتعمل الآلية بطريقة تتسم بقدر كبير من الكتمان والسرية وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع الدول الأعضاء. وسترحب الآلية بمزيد من المشاركات مع ممثلي الدول الأعضاء في جنيف ونيويورك وفي البلدان المعنية.

64- وتعتمد الآلية أيضاً على دعم الدول الأعضاء في الحصول على مساعدة حاسمة في مجال حماية الشهود ودعمهم. والآلية على اتصال بالعديد من المنشقين من الدوائر الأمنية الذين تبين أن في حوزة بعضهم أدلة "من مصادر مطلعة" يمكنها تعزيز التحقيقات في الجرائم التي تتدرج في نطاق ولايتها. فقد أُجبر الكثير منهم على الفرار من ميانمار، وعبروا الحدود إلى البلدان المجاورة دون أي وضع أو وضع الهجرة المقتنة. وهؤلاء الشهود المحتملون المعرضون للخطر معرضون أيضاً للاعتقال والترحيل إلى ميانمار، حيث من المحتمل أن يواجهوا الاضطهاد والاحتجاز. وقد أظهر جيش ميانمار استعداداً لدرء التهديدات المحتملة التي يتعرض لها النظام باللجوء إلى السجن، بل وفي بعض الحالات، الإعدام. ويتطلب الحصول على خدمات حماية الشهود والخدمات المتصلة بالدعم مساندة حيوية من البلدان المجاورة والدول الأعضاء الأخرى.

65- ويشكل تأمين قدرات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية للغات ميانمار تحدياً حاسماً لوظيفتي الآلية المتعلقةتين بجمع البيانات وتحليلها. ومن أجل استعراض وتحليل المواد التي جُمعت على النحو

الملائم، لا سيما بالنظر إلى حجم هذه المواد بلغات ميانمار، ستحتاج الآلية إلى زيادة قدرتها اللغوية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ويمكن تحقيق جزء من ذلك من خلال الموارد الإضافية، وجزء آخر من خلال التطوير المستمر لتكنولوجيا الترجمة الآلية. وتطرح ترجمة النص البورمي الرقمي إلى اللغة الإنجليزية باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحدياً لأن هذه التكنولوجيا غير متوفرة للغات ميانمار، أو ليست على القدر نفسه من التطور الذي بلغته اللغات الأخرى.

66- وأخيراً، وللاضطلاع بعمل الآلية المعقد، ستواصل الآلية طلب موظفين ذوي خبرة متخصصة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، والبحوث والتحليلات المفتوحة المصدر، والتحقيقات المالية. وسيكون من الضروري تقديم تبرعات مستدامة لهذه الأنشطة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التحقيق التي تنتهجها الآلية. وستواصل الآلية تعبئة التمويل من خارج الميزانية للتمكن من مواصلة هذه الأنشطة في المستقبل، وترحب بالدعم المقدم من مختلف الدول الأعضاء والشركاء.

سابعاً - الاستنتاج

67- واصلت الآلية، خلال دورة الإبلاغ، إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هدفها المتمثل في ضمان مساءلة الجناة وتحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011. وتدعم الآلية الآن ثلاث ولايات قضائية تتابع التحقيقات أو الإجراءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد السكان الروهينغيا. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة في مجالي التعاون والعمليات، والزيادة الهائلة في الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار منذ استيلاء الجيش على السلطة في عام 2021، فقد ظلت الآلية تحافظ على وتيرة ما تبذله من جهود لجمع المعلومات أثناء سعيها إلى جمع وتحليل جميع المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع فيما يتعلق بأشد الجرائم الدولية الخطيرة جسامة والأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن تلك الجرائم.

68- وبالتعاون مع عدد متنوع من الشركاء والجهات المعنية ودعمهم، بمن فيهم الشهود والضحايا والناجون ومنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والكيانات الخاصة، بذلت الآلية قصارها لاستخدام مواردها المحدودة استخداماً استراتيجياً يتسم بالفعالية والكفاءة. واستشرافاً للمستقبل، تخطط الآلية للتعجيل بجمع الأدلة على أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار وتكثيف جهودها لإعداد المنتجات التحليلية المقرر تقاسمها مع سلطات التحقيق والادعاء والسلطات القضائية المستعدة لمتابعة المساءلة عن هذه الجرائم والقادرة على ذلك. وستواصل الآلية استكشاف التكنولوجيات المبتكرة التي ستمكن من تحليل المعلومات والأدلة بمزيد من الكفاءة والفعالية دعماً للسلطات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية. وستواصل الآلية أيضاً تعزيز قدراتها على العمل بمختلف لغات ميانمار من أجل استعراض المواد التي جُمعت وتحليلها؛ وضمان سلامة الشهود ورفاههم؛ وتحليل المعلومات الواردة من وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المعلومات المفتوحة المصدر والمالية؛ والتحقيق في الجرائم الجنسية والجسدية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛ والمشاركة بشكل أكثر منهجية مع مجموعات الناجين والضحايا ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

69- وتحقيقاً لهذه الأهداف، وتمشياً مع قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، ستواصل الآلية السعي إلى اغتنام جميع الفرص المتاحة لتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى. وسيظل التعاون الكامل والمجدي من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ضرورياً لتحقيق العدالة لشعب ميانمار والأهداف المعلنة لهذه الدول فيما يتعلق بالتوصل إلى حلول مستدامة لتصاعد العنف والنزاع في ميانمار.